الأنباء
الخميس 11 ابريل 2013

الفزيع: تعديلات جديدة على قانون المعسرين لتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين

اعلن النائب نواف الفزيع عن تقديم مجموعة من النواب عددا من التعديلات بشأن قانون صندوق المعسرين تحقق العدالة بين المستفيدين من صندوقي الاسرة والمعسرين.

ورفض الفزيع قانون الاعلام الموحد المقدم من الحكومة لما فيه من تضييق على الحريات، مؤكدا ان المجلس سيكون له موقف ضد هذا القانون «الشيوعي».

واوضح الفزيع في تصريح صحافي ان التعديل ينصب على ثلاثة امور، الاول يتعلق باضافة مادة تعطي الاحقية للمستفيدين من صندوق المعسرين في استرداد المبالغ التي تم احتسابها على العميل المتعثر عند تسوية مديونيته والتي تجاوزت فيها فائدة القرض من البنوك وشركات الاستثمار 4٪ فوق سعر الخصم المعلن من تاريخ منح القرض ليتم استرداد المبلغ وايداعه في حساب العميل.

وتابع الفزيع: كذلك التعديل يضم الغاء المادتين 11 و12 من القانون والمتعلقة بعدم السماح للعميل المتعثر بالاقتراض لحين سداد مديونية التسوية وايضا منع المتعثر المستفيد من صندوق المعسرين من رفع القضايا.

وبين الفزيع ان الهدف من هذا التعديل تحقيق العدالة بين المراكز القانونية في صندوقي الاسرة والمعسرين.

في سياق مختلف، وصف الفزيع المشروع بقانون بشأن قانون الاعلام المقدم من الحكومة هو قانون «شيوعي»، وهو سيئ وضد التوسع في الحريات وردة عن هذا التوسع بمصادرة الحق في التعبير بشكل غير مباشر باشتراط عرض المادة الاعلامية قبل نشرها او بثها وفق كتاب يعرض على جهة الرقابة وهي سابقة جديدة ان يوضع رقابة مسبقة على الاعلام، مؤكدا ان المجلس سيكون له موقف واضح ضد هذا القانون السيئ الذي لا يخدم الا الحكومة في التضييق على الحريات.

وبسؤاله عما حدث في مستودع الذخيرة وموقف كتلة المستقبل، قال الفزيع: هناك بيان للكتلة سيصدر ان يتخذ وزير الداخلية اجراءات حازمة للقياديين في الوزارة تجاه تراخيهم عن مسؤوليته بشأن حماية المستودع، لافتا الى ان الوزير شكل لجنة وبالتالي عليها اعلان النتيجة في اقرب وقت.

نواف الفزيع

رأى في استضافتها المؤتمرات ترجمة لثقلها وثمارا لجهود الأمير
البوص: الكويت قاطرة التقارب بين الشعوب العربية

امتدح عضو مجلس الأمة النائب سعد البوص على هامش ختام أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي التاسع عشر الدور الديبلوماسي الشعبي والرسمي الكبير الذي تضطلع به الكويت في خدمة القضايا العربية والإسلامية، مؤكدا انها سباقة في طرح مبادرات رئيسية تخدم الشعوب العربية.

وقال البوص إن الديبلوماسية الشعبية هي سند وداعم قوي في تعزيز أواصر الصداقة وتطوير العلاقات ومد جسور التعاون بين أقطار الوطن العربي وتوحيد مواقفها وتحقيق الآمال المنشودة للامة العربية.

وأكد أن مؤتمرات الاتحاد البرلمان العربي هي رافد من روافد توسيع مشاركة الشعوب العربية في الحياة السياسية والتأكيد على احترام حقوق الانسان وحرية التعبير واحترام القانون والعمل على توحيد التشريعات العربية في جميع المجالات.

ورأى البوص أن المشاركة البرلمانية الكبيرة في مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي في الكويت للمرة الثانية على التوالي تعكس الدور الرائع للكويت في التقارب بين الشعوب العربية، متمنيا أن تكون نتائج المؤتمر على مستوى الحدث بما يخدم الوحدة العربية والجهود والنوايا الصادقة لعودة الاستقرار والامن الى الشارع العربي، لاسيما أن البرلمانيين يمثلون نبض الشارع العربي وحلقة الوصل بين الشعوب العربية وقياداتهم.

وأوضح البوص أن الكويت تحولت بمساحتها الصغيرة إلى قبلة العالم باستضافة العديد من المؤتمرات العربية والإقليمية والدولية، حيث استضافت في وقت قصير القمة الاولى لمنتدى حوار التعاون الآسيوي ومؤتمر المانحين لدعم الوضع الانساني في سورية ومؤتمر الاتحاد البرلماني العربي وتستعد لاستضافة القمة العربية الخامسة والعشرين في مارس 2014 بعد تنازل فلسطين وجزر القمر، موضحا أن استضافة الكويت مؤتمرات بهذا الحجم من التمثيل العربي والعالمي تعكس المكانة والثقل السياسي الذي وصلت إليه عالميا.

وتقدم البوص بجزيل الشكر والعرفان لصاحب السمو الامير، قائلا إن الكويت تحصد ثمار عمل سياسي وديبلوماسي طويل، امتد لأكثر من نصف قرن لصاحب السمو الامير وضع من خلالها الكويت على الخارطة السياسية الدولية وفي مكانة مرموقة جعلتها موضع ثقة دولية في تنظيم المؤتمرات المهمة وهو ما يشعر جميع مواطنيها بالفخر والاعتزاز، بما تحقق لوطنهم ما لم يتحقق لكثير من البلدان التي تزيد عليه بالإمكانات البشرية والجغرافية.

من جانب آخر أكد البوص أن الكويت بحاجة ماسة إلى قانون إعلام موحد ينظم ويضبط حالة الفوضى الإعلامية، مستدركا بأنه في الوقت نفسه يجب ألا ينال من حرية الإعلام ولا من مكتسبات وسائل الإعلام التي نالتها طوال العقود الماضية منذ صدور دستور 1962.

وقال البوص في تصريح للصحافيين انه لا يمكن ترك وسائل الإعلام المختلفة لاسيما الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي دون ضابط أو تنظيم قانوني يضمن حريتها من جهة وينظم أداءها ويحدد مسؤوليتها من جهة أخرى وذلك تكريسا للحريات الإعلامية المسؤولة.

وطالب البوص اللجنة التعليمية البرلمانية عند البدء في مناقشة قانون الإعلام الموحد المحال من الحكومة إلى مجلس الامة بأن تستمع الى رؤية جميع المختصين ورؤساء تحرير الصحف ومسؤولي المواقع الإلكترونية للاستئناس بوجهة نظرهم ورؤيتهم وملاحظاتهم على المشروع من أجل ضمان صدور قانون يعبر عن مختلف وجهات النظر ولا يكون صادما لرؤية أهل الاختصاص في الحقل الإعلامي.

سعد البوص

الشطي يسأل العبدالله عن إصابات رجال الإطفاء في حريق إحدى بنايات السالمية

وجه النائب خالد الشطي سؤالا برلمانيا الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون البلدية الشيخ محمد العبدالله جاء فيه: تناقلت الصحف ووسائل الإعلام بتاريخ 5/4/2013 خبر الحريق المندلع في إحدى البنايات الاستثمارية في منطقة السالمية ما أدى الى إصابة عدد من رجال الإطفاء بحالات اختناق وحروق وعليه يرجى إفادتنا بالتالي: ما سبب تعرض الضابط والإطفائي للإصابة؟ وهل تم تشكيل لجنة تحقيق في الحادث وما نتائج التحقيق وهل تمت محاسبة المقصر من قيادات الموقع؟ وما الاجراءات المتبعة في حال تعرف رجال الإطفاء أثناء التعامل مع الحريق للخطورة وطلب الاستغاثة؟ وهل تم تنفيذ هذه الاجراءات بالشكل الصحيح؟ وهل تمت الاستعانة بتسجيل النداءات اللاسلكية في الحادث المذكور ومعرفة وقت استجابة القيادة للأشخاص المحجوزين؟ وكم كانت مدة تلبية نداء الاستغاثة الأول من المحتجزين؟ وهل يوجد نظام لقيادة الحوادث موحد معمول به في قطاع المكافحة في مثل هذه الحالات؟ وإذا كانت الإجابة بنعم فما مرجع هذا النظام؟ وهل طبق في الحادث المذكور؟ وكم عدد الضباط المشاركين في الحادث المذكور وكم عدد ضباط الصف من رجال المكافحة المشاركين؟ وهل تتم اجراءات قانونية ضد أصحاب المباني الاستثمارية في حال وجدوا خللا في أنظمة الإطفاء فيها والتي تعيق عمل رجل المكافحة؟ وما المؤهلات التخصصية للقياديين في الحادث المذكور؟ كما يرجى تزويدنا بالأسماء والرتب والمؤهلات.

خالد الشطي

المليفي يسأل وزير الداخلية عن ملصق بمخفر الشويخ الجديد

احمد المليفي

وجه النائب احمد المليفي سؤالا برلمانيا الى النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود جاء فيه: بتاريخ 2013/4/6 نشرت جريدة «الراي» خبرا ان العاملين في مخفر الشويخ الجديد تفاجأوا بوجود ملصق داخل المخفر وفي قسم الاحوال يحمل عبارة «لا للوحدة الوطنية». وحيث انه سبق ان وجهنا سؤالا لوزير الشؤون بوجود ملصق يحمل ذات المعنى الصق في احدى الجمعيات التعاونية، فإن تكرار ذلك وفي مخفر من مخافر الداخلية المعد لاستقبال قيادات الداخلية يعبر عن عمل منظم ويحمل معاني للتحدي الامني للبلاد. لذى، يرجى الافادة عن التالي: مدى صحة هذه الواقعة، وما الاجراءات التي اتخذتها الوزارة للقبض على من قام بوضع الملصق، وهل كانت هناك حماية او حراسة للمخفر وهل كانت كاميرات للمراقبة تعمل لرصد كل ما يتم في المخفر لمعرفة من وضع هذا الملصق.

الصانع يستفسر من الخالد عن قروض صندوق التنمية لنيبال وسيراليون وتوغو

يعقوب الصانع

وجه النائب يعقوب الصانع سؤالا برلمانيا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد جاء فيه: الصندوق الكويتي للتنمية يقدم قرضا بقيمة 5 ملايين دينار الى نيبال! لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: هل هناك عائد على الكويت من إقراض النيبال وسيراليون وتوغو وغيرها من الدول؟ وما حجم القروض المتعثرة في محفظة القروض التابعة للصندوق ويظهر فيه الأرباح والخسائر والمنح؟ ما الأرباح التي حققها صندوق التنمية؟ وهل تدخل ضمن الإيرادات السنية المحققة للدولة؟ وما الضمانات التي تقدمها الدولة لتغطية مخاطر القروض؟ وهل قامت إحدى وكالات التحقيق العالمية بتقييم أصول صندوق التنمية؟ هل الصندوق يأخذ بالاعتبار تصنيف الدول الائتماني ومخاطرها قبل منح القروض؟ وهل هناك استراتيجية يرغب صندوق التنمية في تحقيقها منذ 50 عاما؟ هل تم تقييم هذه الاستراتيجية ودراسة مخاطرها؟ من يراقب ويدقق على هذه المشاريع؟

الفضل لإطلاق اسم تاتشر على أحد شوارع الكويت

نبيل الفضل

قدم النائب نبيل الفضل اقتراحا برغبة نص على تسمية الشارع الواقع على شارع الخليج ما بين السفارة البريطانية وديوان سمو الشيخ ناصر المحمد الصباح باسم «مارغريت تاتشر» وذلك تخليدا لدورها الفاعل والرئيسي في تحرير الكويت وعودة الشرعية لها، وايضا لايمانها بالحرية والديمقراطية الكويتية.

3 نواب يسألون وزير الدفاع عن أسباب إنشاء مصنع الأكسجين

وجه النواب نواف الفزيع ومحمد البراك وعسكر العنزي سؤالا مشتركا الى وزير الدفاع الشيخ احمد الخالد، وجاء كالتالي: ما الأسباب التي دفعت وزارة الدفاع لإنشاء مصنع الأكسجين؟ وما تكلفة الإنشاء؟ وما الإجراءات التي اعتمدتها الوزارة عند ترسية المشروع على الشركة المنفذة؟ وهل تقدم للتنفيذ شركات أخرى؟ أرجو تزويدي باسم الشركة المنفذة وأسماء الشركات المستبعدة، وأسباب ترسية المشروع على الشركة المنفذة وأسباب استبعاد الشركات الأخرى؟ وهل تم الانتهاء من عملية الإنشاء في المواعيد؟ وفي حال الإجابة بتمام الإنشاء، هل تم التشغيل من عدمه، وفي الحال الأولى، ما الكميات التي أنتجها المصنع وأين ذهبت؟ وفي الحالة الثانية، اذا لم تكن عملية التشغيل قد تمت فما المعوقات والأسباب؟ وما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة حيال تعطل التشغيل حتى الآن؟ وأخيرا هل هناك حاجة واضحة لإنشاء هذا المصنع؟ وهل صحيح ان الوزارة متعاقدة مع شركة لصيانة المصنع الذي لم يعمل حتى الآن؟ وما اسم تلك الشركة وما قيمة عقد الصيانة لهذا المصنع الذي لم يعمل؟!

عسكر العنزي

محمد البراك

أكد أن حرية الإعلام أساس لكل مجتمع ديموقراطي
«العدالة والسلام»: قانون الإعلام الموحد خطر يهدد الحريات

أصدر تجمع «العدالة والسلام» بيانا صحافيا أمس انتقد فيه قانون الإعلام الموحد الذي أقرته الحكومة وأحالته على مجلس الأمة، مؤكدا أن هذا القانون يشكل خطرا غير مسبوق على حرية الإعلام وإنتاج المبدعين، فضلا عن أنه يزيد من القيود على حرية الرأي والتعبير، لافتا الى أنه يعد أحد الطرق لتكميم الأفواه.

واستنكر التجمع في بيان صادر عنه أمس ما تقوم به الحكومة من محاولات فاشلة تعيد الكويت الى مراحل الظلام وعصور ما قبل الدستور، مشيرا إلى أن مواد القانون ما هي إلا مشروع «لخنق الحريات» في بلد الحريات.

وشدد التجمع على ضرورة تصدي أعضاء مجلس الأمة لهذا القانون، وقال انهم أمام اختبار حقيقي للحفاظ على مواد الدستور الذي كفل حرية الرأي والتعبير والإبداع.

ونص البيان على الآتي:

«ينص الدستور الكويتي في المادة 36 على أن حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، كما ينص في المادة 37 على أن حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون».

ويرى التجمع أن قانون الإعلام الموحد الذي أقرته الحكومة خلال اجتماعها الأسبوعي وأحالته على مجلس الأمة يعد أحد الطرق لتكميم الأفواه، فضلا عن أنه يزيد من القيود على حرية الرأي والتعبير، من خلال فرض قيود إضافية على حرية الرأي وحرية التعبير، من شأنها التضييق على حرية النشر الإلكتروني والتدوين، وفرض عقوبات مشددة على أصحاب المواقع الإلكترونية والمدونين والمغردين، والإعلاميين.

ونؤكد أن هناك خطرا، من خلال بنود القانون المجحفة، يهدد الحريات ويفرض قيودا غير مسبوقة على الصحافة وإنتاج المبدعين الأدباء والمثقفين، الذين لا تنمو إبداعاتهم إلا في بيئة مليئة بالحرية.

ونستنكر ما تقوم به الحكومة من محاولات فاشلة تعيد الكويت الى مراحل الظلام وعصور ما قبل الدستور، فمواد القانون ما هي إلا مشروع «لخنق الحريات» في بلد الحريات.

ونشدد على ضرورة تصدي أعضاء مجلس الأمة لهذا القانون، ونؤكد أنهم أمام اختبار حقيقي للحفاظ على الحريات تطبيقا لمواد الدستور الذي كفل الحريات العامة وحرية الرأي وحرية الإبداع، وننبه المجلس ألا يقع في فخ الحكومة للتضييق على الحريات وتحويل الكويت الى دولة قمعية بوليسية، فضلا عن الانتباه لمحاولات الحكومة لافتعال الأزمات مع المجلس.

ويؤكد التجمع أن الرغبة الملحة تكمن في توفير مزيد من الحرية الإعلامية والحد من التضييق عليها، فحرية الإعلام واستقلاليته تبقى الأساس لكل مجتمع ديموقراطي متطور.

شعار تجمع العدالة والسلام

استفسر عن عدم قيام الوزارة بعمل مركز طوارئ
الدبوس للهيفي: ما خطوات «الصحة» لمعالجة نقص الكوادر الطبية والوظائف التمريضية؟

وجه النائب عصام الدبوس حزمة أسئلة الى وزير الصحة د.محمد الهيفي طلب في الأول منها إفادته عن الآتي:

ما الخطوات العملية التي قامت بها الوزارة لمعالجة النقص في الكوادر الطبية المتخصصة والوظائف التمريضية المطلوبة؟ مع التوضيح بالنسبة للأعداد حسب التخصصات منذ عام 2008 وحتى تاريخ ورود السؤال.

أعلنت الوزارة في أكثر من مناسبة عن مشروع تطوير الأجنحة، وزيادة الأسرة بالتوسعة في المباني لعدة مستشفيات منها مستشفى العدان، فما الإجراءات التي تمت حتى الآن؟ وما المدة الزمنية للانتهاء من التوسعة المطلوبة من كل المستشفيات، يرجى تزويدي بجدول يوضح الوضع العام منذ سنة 2006 إلى الآن موضحا التطوير المفروض وجوده منذ ذلك التاريخ. أسوة بالمعمول به في جميع دول العالم المتقدم، هل تقوم الوزارة بمحاسبة الأطباء المقصرين في العمل سواء بما هو مرتبط بالأخطاء الطبية أثناء العمليات الجراحية أو التشخيص الطبي، أو تحقيق أمانة القسم الطبي؟ يرجى تزويدي بالإجراءات المتبعة في الوزارة لمحاسبة المقصرين، مع تزويدي بأسماء من تمت محاسبتهم بسبب الأخطاء الطبية ونوع المحاسبة منذ عام 2006 حتى تاريخ ورود السؤال.

وقال في مقدمة سؤاله الثاني ان طريق الوفرة يعاني من ضغط وكثافة بسبب عدم استيعابه للكم الهائل من السيارات والشاحنات التي ترتاده ما سبب العديد من الحوادث التي راح ضحيتها العديد من الأبرياء إضافة إلى أن هذا الطريق الحيوي والذي يمتد على نحو 40 كيلو مترا يفتقر إلى العديد من الخدمات التي يحتاجها مرتادو هذا الطريق، حيث يعاني هذا الطريق الذي يعمل بحارتين فقط من كثافة السيارات والشاحنات إضافة إلى الارتال العسكرية التي تستخدمه ما يشكل ضغطا على أرضية الطريق وازدحام لمستخدميه.

وطلب افادته عن الآتي: لماذا لم تقم الوزارة حتى هذا التاريخ بعمل مركز طوارئ وإسعاف شامل ومتكامل مزود بالأجهزة والمواد الطبية؟ ويعمل به أطباء طوارئ ومسعفون إضافة إلى مهبط للطائرات المروحية لنقل الحالات الطارئة على طريق الوفرة بالرغم من كثرة مرتادي هذا الطريق سواء من قبل أصحاب المزارع أو أصحاب قسائم وبيوت مدينة صباح الأحمد إضافة إلى أصحاب الشاحنات المترددة على هذا الطريق بشكل كثيف يرجى إفادتي عن خطة الوزارة تجاه هذا المركز مرفقة بكل الوثائق والبيانات حول هذا الموضوع ان وجد. ونص السؤال الثالث على الآتي: نظرا لتدهور الأوضاع الصحية في البلاد والحاجة إلى التوعية الصحية المستمرة نتيجة للسلبيات الناجمة عن التطور السريع في شتى المجالات، مطالبا إفادته عن الآتي: هل هناك رقابة على المواد المضافة للأغذية المصنعة في الكويت أو المستوردة من الخارج بالتعاون مع البلدية وأي إدارات أخرى؟ وما نوع هذه الرقابة؟ ومن هم القائمون عليها؟ وما مؤهلاتهم العلمية؟ هناك منتجات غذائية محلية ومستوردة يوضع عليها عبارة «يحتوي على مواد مضافة وألوان صناعية مسموح بها» دون ذكر هذه المكونات؟ فهل يسمح بهذا الشيء بالكويت؟ وهل من حق المستهلك معرفة تلك المكونات؟ هل هناك دراسات تمت في الكويت لتحديد فيما إذا كان لأبراج الهواتف النقالة أضرار صحية في مسألة وضعها بالقرب من المنازل وخاصة مدارس الأطفال؟ وإن وجدت فما تلك الأضرار؟ وما إجراءات الوقاية منها مع تزويدي بهذه الدراسة إن وجدت؟

عصام الدبوس